مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

ايار 2011

إدارة الإِصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة المَلِك

لي نولان

إدارة الإصلاح؟
المملكة العربية السعودية ومعضلة المَلِك

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة بارزة بين ممالك الخليج نظراً لحجم دولتها،[1] وتأثيرها الاستراتيجي داخل وخارج الخليج،[2] وتأثيرها الفريد في العالم الإسلامي لكونها حامية المدينتين الشريفتين في الإسلام: مكة والمدينة. هنالك ضغوط كبيرة على العلاقة الراهنة بين الملكيَّة والقوى الاجتماعية المختلفة في المملكة، يشكل جيل الشباب الصاعد ضغطاً على قدرة دولة الرفاهية في السعودية، حيث تتحول المملكة نحو مجتمع أكثر تحضرًا وتعليمًا، وهي خصائص المجتمعات الأخرى التي عانت من الاضطراب السياسي.[3]

خلافاً للاعتقاد السائد، فإن النفط لا يجعل نظام آل سعود في مأمن من السخط الشعبي. فمع اكتساح رياح الثورة لمنطقة الشرق الأوسط ، تواجه المملكة العربية السعودية ضغوطاً هائلة تجاه نظامها التقليدي الحاكم. بالتالي، يجب أن يتم فهم إمكانيات وحدود قدرة النظام الملكي على التكيف مع هذه التحديات المتزايدة.

تشير العديد من المؤشرات إلى أن الاضطرابات الاجتماعية في المملكة ستظل محدودة في جيوب صغيرة في المستقبل القريب. وتشمل هذه الجيوب النخب المنحازة على اتساعها، وحركات المعارضة المنقسمة، وشعبية الملك عبد الله. ومع ذلك، فإن العديد من العوامل الكامنة وراء عدم الاستقرار على تصاعد، وإذا لم يتم معالجتها فيمكنها أن تؤجج الوضع خاصة في ظل وجود أحداث محفزة مثل أزمة الخلافة. فالتحرر السياسي لتحسين الحكم والمساءلة يشكل زعزعة للاستقرار على المدى القصير، ولكنه ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل نظراً لمجموعة من الضغوط التي تواجه المملكة العربية السعودية. يجتاز نظام آل سعود لحظة حاسمة في تاريخه، وكيفية تعامله مع هذه الأزمة سيترك آثاراً عميقة على كل من النظام الملكي ودولة العربية السعودية على حد سواء في السنوات المقبلة.

تدرس هذه الورقة خلفية طريقة إدارة نظام آل سعود للاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت مؤخراً. ثم تقدم تفصيلاً موجزاً لحركات الإصلاح المختلفة داخل المملكة، ومطالبها، و تأثيرها النسبي على النظام. وختاماً فإن الورقة تقدم دراسة حول مدى جهود الإصلاح المؤسسي في ظل حكم الملك عبد الله وآفاق التحرر السياسي في بيئة تزداد اضطراباً على المستويين الداخلي والإقليمي.

الخلفية

ترتكز إدعاءات عائلة آل سعود عن شرعيتها على عدة أسس: منها ما هو قَبَلي وتاريخي وديني، حيث تعتبر الشرعية الدينية العامل الأوليَّ والأكثر جدلاً. يدخل حكم آل سعود في إطار معايير ولي العهد الإسلامية (القيادة الشرعية) التي يساندها العلماء (علماء الدين). ومع ذلك، فإن هذه العلاقة بين النظام والعلماء هي سيف ذي حدين، حيث قد يؤدي فقدان الشرعية في أحدهما إلى زعزعة الآخر. تعرضت شرعية نظام آل سعود لاختبارات قاسية من قبل. وقد استطاع آل سعود اجتياز هذه التحديات التي تواجه الاستقرار، بداية من معركة الملك عبد العزيز مع الإخوان المسلمين في عام 1929، والتحديات المزدوجة للقومية العربية والإسلام الثوري في المنطقة، من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب: اختيار قادة المعارضة ، وتوسيع شبكة الرعاية الاجتماعية، وقمع الانشقاقات. وحتى نضع الاضطرابات الحالية تحت الإعتبار، من المفيد أن ننظر في كيفية تعامل النظام مع الأزمات الأخيرة ضد شرعيته، كما هو الحال في أعقاب حرب الخليج الأولى، وعما إذا كان من المرجح أن تنجح مثل هذه التكتيكات في ظل مناخ اليوم المتقلب.

التماسات وحركة إصلاح مفتتة

في مناخ التوتر المالي والسياسي الذي جاء في أعقاب حرب الخليج، رأى شباب العلماء الإسلاميين والنخب الليبرالية على حد سواء فرصة للضغط على النظام لإجراء تغييرات جذرية.[4] وتم تقديم سلسلة من الالتماسات إلى الملك فهد للضغط من أجل إجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيما بين عامي 1990 و1994، وكان أشد هذه الالتماسات نبرة هي "مذكرة النصيحة"، والتي وقع عليها 701 من علماء الدين في عام 1992.[5] انتقد هذا الالتماس العناصر الرئيسية في النظام السعودي، بما في ذلك دور العلماء الرسميين، وتوزيع الثروة، والسياسة الخارجية للبلاد، ولاسيما علاقتها مع الولايات المتحدة. دعت الوثيقة أيضاً إلى إنشاء نظام قضائي مستقل ومجلس شورى، فضلاً عن تطبيق أوسع للشريعة الإسلامية، ومزيداً من سيطرة القطاع الديني على التعليم. كما دعت النخب الليبرالية وحركة الإصلاح الشيعي إلى وضع حداً للفساد ومارست ضغطاً من أجل إنشاء نظام ملكي دستوري، وكذلك توسيع نطاق حقوق المرأة وحقوق الأقلية الشيعية.[6] ورغم أن هذه الجماعات لديها وجهات نظر مختلفة جذرياً حول طبيعة الإصلاحات التي يجب أن تتم، فإنهم

توحدوا، ولو لفترة وجيزة، في رغبتهم في تغيير الوضع الراهن. رداً على ذلك، قام النظام بوضع "القوانين الأساسية" في عام 1992، وأنشأ مجلس الشورى. ومع ذلك، وفي ظل تبدد الأزمة وقمع زعماء المعارضة، فقد غدا واضحاً أن وعود الإصلاح كانت مجرد خطب رنانة وليست وعود حقيقية. فتراجع القانون الأساسي عن الدستور ولم يضمن حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير أو

لي نولان هي باحثة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة . أبحاثها تركز على الديناميات السياسية للتغيير المؤسسي في المملكة العربية السعودية، من خلال عدسة إصلاح التعليم العالي.

التجمع، ناهيك عن المشاركة السياسية.[7] في الواقع، كان قد أنشئ مجلس الشورى بموجب مرسوم ملكي كهيئة استشارية بحتة. وقد تم توسيع عضوية المجلس في ثلاث مناسبات منفصلة استجابة لدعوات الإصلاح، والآن فإن قوام المجلس 150 عضواً يعينهم الملك لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد. لا تزال قدرة هذا المجلس على استدعاء وزراء وإجراء تحقيقات في مخالفات إدارية، وكذلك قدرته على الوصول إلى المعلومات الخاصة بالميزانية الفعلية، محدودة.

الصحوة الإسلامية

ليست هيئة العلماء هيئة متجانسة، وقد انشقت إلى فرق في عدة مناسبات، كان أبرزها خلال حصار مسجد الحرام في مكة المكرمة عام 1979، وفي أعقاب حرب الخليج الأولى، وخلال الاحتجاجات الأخيرة ضد إصلاح التعليم عام 2004، والاختلاط بين الجنسين عام 2009.[8] ويشغل العلماء "الرسميين" مناصب السلطة في هيئات الدولة المحظورة مثل لجنة كبار العلماء ويتمتعون بعلاقة وثيقة مع النظام. هذه العلاقة أدت في مناسبات عدة [9] إلى توجيه اتهامات بالانحياز وأشعلت التأييد الشعبي للقيادات الدينية المنشقة.

جاءت المعارضة الأكثر جدية ضد النظام في تسعينات القرن الماضي من المعارضين الدينيين الشباب وطلاب الجامعات؛ وأصبح هذا ما يعرف باسم "حركة الصحوة". كانت هذه الحركة المنتشرة بمثابة حركة نقدية للفتاوى التي يصدرها العلماء الرسميين في دعم إقامة القواعد الأمريكية في أعقاب غزو صدام حسين للكويت.[10] هذه العلاقة بين العلماء الذين ترعاهم الدولة وأصوا المعارضة الدينية، مثل رجال الدين والفصائل الإسلامية المختلفة التي كونت الصحوة، هي علاقة معقدة وعاملاً مهماً في عملية الشد والجذب بين العديد من جهود الإصلاح والدولة.[11]

للسيطرة على حركة الصحوة المتنامية في منتصف تسعينيات القرن العشرين، انتهج النظام إجراءات صارمة ضد قادتها وقدم تنازلات لصالح العلماء، وخصوصا في قطاعي التعليم والقضاء. وهكذا، وبينما قدم النظام بعض التنازلات للإصلاحيين الليبراليين، وهي مقدمة القوانين الأساسية، عزَّز سيطرة العلماء على المؤسسات الاجتماعية آملاً الحد من المعارضة الدينية. هذا النمط من التنازلات يؤكد أن نظام آل سعود يرى بأن التحدي الأكبر لشرعيته يأتي من المجال الديني أكثر من النخب الليبرالية، والتي ينظر إليها على أنها تفتقر إلى النفوذ الشعبي.

حركات المعارضة الشيعية

حركة الإصلاح الشيعي محدودة التأثير وسط التعداد الكبير للسكان، حيث أن الأقلية الشيعية – والتي تقدر ما بين 15–5 في المئة من سكان المملكة العربية السعودية، هي أقلية معزولة جغرافياً واجتماعياً في المجتمع السني الأوسع.[12] يتمركز السكان الشيعة بشكل رئيسي في المنطقة الشرقية، وهي مركز إنتاج النفط في المملكة. ويعد التخلف الذي تعانيه هذه المنطقة والتمييز المؤسسي من المظالم الرئيسية للتيارات المختلفة في المعارضة الشيعية.[13] وقد اندلعت أعمال شغب في القطيف و الأحساء عدة مرات في الماضي، كان أبرزها في عام 1979، حيث تم قمعها بسرعة، وفي الأغلب بوحشية. وتشمل المواجهات الأخيرة هجمات 2009 من قبل قوات الأمن السعودية على الحجاج الشيعة في المدينة المنورة واحتجاجات مارس 2011 التي تركزت في القطيف. وتعمل المشاعر المعادية التي يكنها كثير من السعوديين للشيعة والميل إلى الاعتقاد بتدخل إيراني وراء الاحتجاجات الشيعية على الحد من قدرة حركة الإصلاح الشيعي في كسب تأييد أوسع.

الإصلاحات في ظل حكم عبد الله

أدت هجمات 11 سبتمبر الإرهابية إلى موجة من التأثيرات على النظام السعودي. كان أولها توتراً ملحوظاً في تحالفه مع الولايات المتحدة، حيث كان من ضمن الخاطفين التسعة عشر خمسة عشر مواطناً سعودياً. والتوتر الثاني، والأكثر أهمية من ناحية كونه تهديد مباشر لنظام آل سعود، هو ظهور موجة جديدة من الإرهاب الداخلي في عام 2003 بقيادة فصائل متطرفة مختلفة، بما في ذلك تنظيم القاعدة. وكان غزو العراق وأفغانستان الذي قادته الولايات المتحدة أيضاً بمثابة نقطة محورية للمعارضة المتطرفة. وفي مدة عام ونصف، وقع أكثر من خمسة حوادث إرهابية منفصلة في المملكة العربية السعودية هزت صورة الاستقرار الداخلي.[14] وقد أعطى خطر التطرف المتزايد، جنبا إلى جنب مع تركز الاهتمام الدولي، مساحة سياسية للنخب الليبرالية للضغط على قضية الإصلاح بقوة أكبر في ظل نظام تقبلي جديد.

في إعادة للحركة التي نشطت بعد حرب الخليج ولم تدم طويلاً، تم تقديم أكثر من اثني عشر التماساً إلى كبار أعضاء العائلة المالكة بين عامي 2000 و 2004. ومن ثم في 20 يناير 2003 استقبل ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التماساً بعنوان "رؤية لحاضر ومستقبل الأمة" وقعه 104 من المثقفين البارزين والإسلاميين الليبراليين. وجاء في الالتماس مطالب بانتخابات مجلس الشورى، وفصل السلطات، وإصلاح قضائي، واحترام الحقوق المدنية والإنسانية وكذلك توسيع نطاق حقوق المرأة.[15] في أبريل 2003، وقع 450 من السعوديين الشيعة التماساً بعنوان "شركاء في وطن واحد" وقدموه مطالبين بمعاملة متساوية بموجب القانون. في سبتمبر 2003، وقع أكثر من 306 من الرجال والنساء السعوديين على التماس "في الدفاع عن الأمة"، مؤيدين فيها التماس يناير، مع الرفض الصريح للعنف والإرهاب بكل أشكاله.[16] وفي ديسمبر من نفس العام، قام أكثر من 300 امرأة

سعودية بتقديم التماس تطالب بزيادة حقوقهن بموجب القانون السعودي. في فبراير من عام 2004، طالب 880 مثقفاً بالمحاسبة عن الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في وقت سابق، وجدولاً زمنياً لتنفيذ الإصلاحات السياسية، وإصلاح القانون الأساسي السعودي.[17] وعلى عكس رد الملك فهد للالتماسات التي قدمت في أعقاب حرب الخليج الأولى، اجتمع ولي العهد الأمير عبد الله رسمياً مع العديد من مقدمي الالتماسات لمناقشة مطالبهم، مما أعطى انطباعاً أن الإصلاح وشيك.

لم يتخذ تأييد التفويض بالإصلاح شكلاً موحداً في كافة النظام. فقد ذكرت وزارة الداخلية، بقيادة الأمير نايف وهو ثالث أكبر مسؤول في المملكة، بأنه سيتم اعتقال دعاة الإصلاح عن التصريحات "التي لا تخدم وحدة الوطن أو سلامة المجتمع."[18] وغني عن القول، فالخط الفاصل بين الدعوة والتحريض واضح في كثير من الأحيان في نظر الدولة التي تعتمد اعتماداً أكبر على أجهزة الأمن. في الوقت نفسه، لم يكن هناك أيضاً اتفاق في الآراء بشأن نطاق أو مضمون أو وتيرة الإصلاح بين مختلف الفصائل التي تدعو له. فكثيراً ما يزعم النقاد الليبراليين أن النظام يستخدم شبح السلفيين المتشددين لتأخير التحرر الحقيقي، في حين يتهم العلماء المنشقين نظام آل سعود بدعم التغريب الزاحف على حساب الإسلام والثقافة التقليدية.

مع ذلك، ومع وصول عبد الله للعرش في 2005، بدأ نظام آل سعود بحذر في إعادة ضبط علاقاته مع فصائل الإصلاح المختلفة. في العشر سنوات الماضية، انتهج النظام أسلوب الترغيب والترهيب في الإصلاح، مما يتيح الخصخصة الانتقائية في القطاع الاقتصادي من خلال آليات مثل العضوية في منظمة التجارة العالمية، والضغط من أجل الإصلاح التدريجي للقطاع الاجتماعي من خلال سلسلة من منتديات الحوار الوطني التي يتم بثها على التلفزيون الوطني حول مواضيع مثل حقوق المرأة والتسامح الديني. ولكن، في الوقت نفسه، كان النظام يقوم بمعاقبة المعارضة بشدة.[19]

من بين أهم التحركات كانت الانتخابات على مستوى المحليات في عام 2005، ومنح صلاحيات موسعة لمجلس الشورى، بما في ذلك الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالميزانية والقدرة على اقتراح تشريعات جديدة.[20] ومع ذلك، جاء أثر هذه المبادرات مختلطاً في أحسن الأحوال. واتسمت انتخابات المحليات بضعف إقبال الناخبين، واستبعاد المرشحات، وإلغاء جولة الانتخابات اللاحقة التي كان من المقرر إجراؤها في 2009.[21]

أعلن الملك عبد الله عام 2009 تعديلاً وزارياً كبيراً في حكومته، بعد فترة كان الاعتقاد السائد فيها أنه تم التحايل لتأجيل عملية الإصلاح.[22] كانت هذه التغييرات ملحوظة لأنها وضعت وزراء تكنوقراط لديهم رؤية في الإصلاح في المناصب العليا، بما في ذلك وزارات التربية والتعليم والقضاء، إلى جانب تعيين نورا بنت عبد الله الفايز نائب وزير التعليم، كأول امرأة تعمل في منصب وزاري رفيع المستوى.[23] شملت التحركات الهامة الأخرى توسيع مجلس كبار العلماء والمرسوم الملكي الصادر عام 2010 للحد من سلطة إصدار الفتاوى الرسمية من قبل لجنة كبار العلماء، وكلاهما كان ينظر إليهما على أنهما محاولة للحد من قدرة المصالح الدينية لمعارضة الإصلاحات.[24] ويوم بعد يوم، تقلص نفوذ الشرطة الدينية إلى حد كبير، ولاسيما في المنطقة الغربية في المملكة، الحجاز، وخفت الرقابة على الصحافة، لاسيما بشأن القضايا الاجتماعية المثيرة للجدل مثل الفصل بين الجنسين.

ومع ذلك، فإن عملية الإصلاح، حتى في ظل قائداً شعبياً مثل الملك عبد الله، قد تمت جزئياً وقد تميل إلى التراجع بسبب المصالح المتنافسة، سواء داخل العائلة المالكة أو المجتمع ككل. فمن الصعب تغيير البيروقراطية نفسها. في الواقع، فإن عملية إصلاح القطاعات الأكثر أهمية عادة ما تتم خارج القنوات البيروقراطية الثابتة، إما من خلال مؤسسات جديدة مثل الهيئة السعودية العامة للاستثمار (SAGIA) أو عن طريق "جزر الكفاءة المعزولة" مثل أرامكو.[25] بالتأكيد، بعض من أشد الانتقادات الصادمة للنظام يركز على البيروقراطية المبهمة غير المستجيبة في الكثير من الأحيان. أدت فيضانات جدة التي حدثت في عامي 2008 و 2011 على وجه الخصوص إلى انتقادات واسعة حول البنية التحتية المتداعية وعدم مساءلة الحكومة. ولمواجهة الغضب المتزايد حول سوء الإدارة والفساد، قام الأمير خالد الفيصل، حاكم مكة، بحملة هجوم على العلاقات العامة لمعالجة الأزمة على شاشة التلفزيون المحلي.[26] ومع ذلك، وبدون خطوات ملموسة لجعل الهياكل الحكومية المحلية أكثر استجابة، ستظل تدخلات الجهات ذات المستوى الرفيع استثنائية وعلى فترات متقطعة. التدرج هو الشعار، وحتى الإصلاحات التي تأتي بتأثيرات سياسية كبيرة يتم تعطيلها من جانب جهاز بيروقراطي متضخم والتهديد الدائم من رد فعل المحافظين.

وظائف ، وظائف ، وظائف

تُقدر نسبة البطالة في أي مكان من 20–10 في المئة بين الرجال، مع فرص عمل محدودة للغاية بالنسبة للمرأة، وقليل من الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص.[27] ووفقاً للإحصاءات الرسمية السعودية عام 2009،[28] كان 27 في المئة من السعوديين تحت سن 30 عاماً من العاطلين عن العمل، وهي مشكلة تفاقمت بسبب الاعتماد على العمالة الأجنبية[29] وانخفاض الدعم الحكومي.[30] حتى مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، جاء متوسط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية الذي وصل إلى 24,000 دولار في المرتبة قبل الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي.[31] يكمن التحدي الحقيقي في تحويل الاقتصاد بطريقة تتيح فرصة عمل للعمالة المنتجة التي تقدر بنحو 47 في المئة من السكان السعوديين الذين هم دون سن الثامنة عشر.[32]

ونظراً للضغوط المزدوجة من التركيبة السكانية للشباب وضعف توفير فرص العمل، فإن هذه هي القضية الأكثر إلحاحاً التي تواجه النظام السعودي. لمعالجة هذه الفجوة، شرع الملك عبد الله إلى التحول السريع نحو نظام التعليم العالي، والتوسع في تشييد من 6 إلى 24 جامعة في أقل من عشر سنوات، بالإضافة إلى السماح بالدخول الحذر للتعليم الخاص وتمويل ضخم بقيمة 2.4 مليار دولار لإصلاح التعليم الأساسي. ومع ذلك، فإن تحسين نوعية التعليم وليس كمه فقط هو صراع طويل الأجل. والواقع أن التصدي لعدم توافق المهارات مع مطالب سوق العمل سيتطلب سنوات، إن لم يكن عقود.

يتزايد عدم صبر العاطلين عن العمل، بما فيهم الشباب، في المملكة العربية السعودية في انتظار ترسيخ إصلاحات هيكلية.[33] مثال على هذه المعضلة هو إعلان الملك مؤخراً عن زيادة في رواتب موظفي القطاع العام، وإعانات البطالة، فضلاً عن نيته في خلق مليون وظيفة من خلال زيادة عدد المواطنين السعوديين في القوى العاملة.[34] ومع أن هذه التدابير قد تكون بمثابة صمام بخار مؤقت لضغوط العمل، فقد تساعد في ظهور عدم الكفاءة في سوق العمل والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة ذات تأثير سلبي. هذا التوازن بين توظيف أعداد الشباب المتزايدة في المدى القريب وخلق اقتصاد ديناميكي وصحي على المدى الطويل سيظل يشكل تحدياً حاسماً للنظام.

الخلافة والفجوة بين الأجيال

نظرا لشعبية الملك عبد الله النسبية فقد كان قادراً على مساندة مجموعة متنوعة من الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن الجراحة التي أجريت للملك البالغ 87 عاماً في الآونة الأخيرة في الولايات المتحدة وفترة النقاهة التي قضاها في المغرب في ذروة الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط، أثارت لدى الكثيرين داخل وخارج المملكة قلقاً حول مسألة الخلافة. فالقادم التالي للعرش، ولي العهد الأمير سلطان (83 عاما)، قد عانى هو نفسه من مشاكل صحية متعددة.

ومع الأخذ في الاعتبار حالة الفوضى والتشرذم التي سادت فترة النقاهة الطويلة التي قضاها الملك فهد عقب إصابته بجلطة دماغية في عام 1995، جاءت إحدى مبادرات الإصلاح من قبل الملك عبد الله لتشكيل " مجلس الولاء" للسماح لكل من أبناء الملك عبد العزيز وأحفاده المنتقين التوصل إلى اتفاق حول أولياء العهد اللاحقين أو تسهيل عزل ملك في حالة عجزه.[35] ومع ذلك، فإن آليات هذه الهيئة غامضة وليس هناك ما يضمن أن الملك اللاحق سيلتزم بقراراتها.[36]

من غير الواضح أيضاً ما إذا كان خليفة الملك عبد الله سوف يتمتع بنفس المصداقية الواسعة النطاق اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، مع بقائه بعيداً عن صراع القوى الرجعية. فبدون قيادة قوية في قمة النظام، قد تؤول العديد من مبادرات الإصلاح التي بدأت في ظل حكم الملك عبد الله إلى الركود أو الارتداد. في الواقع، فإن إحدى القضايا الملحة هي إلى أي مدى يستطيع جيل من آل سعود في الثمانينيات من عمره أن يحكم شعباً به 80 في المئة تحت سن الثلاثين. ومع توقع العديد من المراقبين أن تداول السلطة سيبقى بين أبناء مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز، لا يبدو أن هناك تحولاً سيحدث في القيادة في المستقبل المنظور.

الاضطرابات الأخيرة

مع إسقاط الاحتجاجات للأنظمة في تونس ومصر، تحول الكثيرين للنظر إلى الحكم الملكي في المملكة العربية السعودية على إنه النظام التالي الذي سيصاب بهزة بسبب الاضطرابات الاجتماعية العارمة. وبالفعل، تم الترويج لعدة التماسات في أعقاب الثورات، بما في ذلك "إعلان الإصلاح الوطني"[37] و"نحو دولة الحقوق والمؤسسات".[38] وأكد كلا الالتماسين على تعزيز الحريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتم التوقيع عليهما من قبل مجموعة من النخب الليبرالية فضلا عن بعض الإسلاميين البارزين. ومع ذلك، فإن "يوم الغضب" المتوقع لم يتحقق واقتصرت الاحتجاجات إلى حد كبير على السكان الشيعة في المنطقة الشرقية. ولم يظهر النقاش العام حول الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية للنور بسبب التطورات الإقليمية ، ولاسيما الاحتجاجات الشيعية ضد نظام الأقلية السنية بقيادة آل خليفة في البحرين.

ورغم أن عدد المتظاهرين الشيعة في السعودية قد قدر بالمئات وليس الآلاف، فقد تكون الأزمة في البحرين قوة باعثة لتعبئة السخط الشيعي. يشكل تدخل دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في البحرين، والقمع العنيف للمتظاهرين الشيعة هناك، خطر تدويل المظالم المحلية بين السكان الشيعة في كلا البلدين. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام السعودي قد يخاطر بإحداث تأثير سلبي على كافة الدعوات للإصلاح الداخلي في اللحظة التي هو في أشد الاحتياج لها بوضعه الاحتجاجات في المملكة في إطار النفوذ الإيراني و"المخربين".

التطلع للمستقبل

يقف نظام آل سعود في موقف صعب خاصة وأن الإصلاح المطلوب في قطاعي التعليم والاقتصاد يحتاج إلى التزام طويل الأمد قد يستغرق سنوات ليأتي بالثمر. في الوقت نفسه، يجب على النظام أن يواجه القطاع الديني الرجعي في كثير من الأحيان، والبيروقراطية المعقدة، والبيئة الإقليمية المضطربة، وجميعها بمثابة معوقات في طريق الإصلاح السريع.

وعلى عكس الأزمات السابقة، فإن بيئة وسائل الاعلام قد تغيرت بشكل

كبير وتغير معها قدرة النظام على قمع المعارضة. وبالرغم من أن وسائل الإعلام خاضعة للرقابة في المملكة العربية السعودية، فقد أصبح من الصعب على النظام الحفاظ على الأخبار من الوصول إلى الآخرين سواء في العالم الخارجي أو داخل المملكة. وأدى انتشار المدونات، وشبكات التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية إلى القدرة على زعزعة التوازن التقليدي في المجاملة والتعتيم. قد يكون تأثير ثورات الشباب في مصر وتونس، فضلا عن الاضطرابات في اليمن وليبيا والبحرين، على المملكة غير مؤكد، لكنه يشدد على الوضع الحالي الحرج.

ستكون طريقة معالجة النظام للاضطرابات الحالية حاسمة. هل سيكون ذلك إعادة لمرحة التحرر سريعة الزوال التي ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي، والتي ارتدت سريعاً عندما تم تهديد النظام من جراء أزمة مكة المكرمة عام 1979؟ هل سيعتمد النظام نهج الانتظار والترقب الذي انتهجه في التسعينيات من القرن العشرين عندما اعتمد على المناقشة الطويلة المدى "للقوانين الأساسية"، عقب الاضطرابات الداخلية والانتقادات في أعقاب حرب الخليج عام 1991، ولكن لم يقم بالكثير لتنفيذ هذه القوانين؟ أم سينتقل النظام إلى الإسراع في تنفيذ إصلاحات في قطاعي التعليم والاقتصاد بالرغم من معارضة مجموعة من القوى المحافظة؟

استناداً إلى إعلان النظام عن انتخابات المحليات الجديدة التي ستعقد هذه السنة، إلى جانب تشديد الرقابة على الصحافة وزيادة التمويل لقوات الأمن، فإن النظام يحاول التوصل إلى تسويات محدودة مع دعاة الإصلاح، بينما يرسل رسالة واضحة أنه لن يتم التساهل مع خروج المعارضة عن الخطوط المحظورة. أعلن الملك عبد الله في خطابه في 18 مارس إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، مع تعزيز الدعم للمؤسسات الدينية والعسكرية والأمن الداخلي، بما في ذلك إضافة أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة في وزارة الداخلية وحدها.[39] وذكر الملك أيضا أنه سيتم ملاحقة الانتقادات الموجهة من علماء الدين في وسائل الإعلام في أقرب وقت اعتماداً على الفتاوى الصادرة من مجلس كبار العلماء والتي تدين المظاهرات على إنها ضد الشريعة الإسلامية.

اعتبارات للمملكة

يحتاج النظام إلى أن يُنظر إليه على إنه يقوم بإدارة عملية الإصلاح بدلا من عرقلتها. فالإصلاحات السياسية التي يمكن الإسراع بها في ظل حكم الملك عبد الله ينبغي أن تعمل على تحسين الشفافية البيروقراطية، مع التركيز على الحد من الفساد، والسماح بالمزيد من المساحة السياسية للمعارضة سواء في وسائل الإعلام أو من خلال الجمعيات السياسية. قد تشمل الإصلاحات الممكنة تحديد جدول زمني لانتخابات مجلس الشورى التي تخضع لمناقشات كثيرة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع صلاحيات مجلس الشورى للسماح له بدور أكبر في الإشراف على المساءلة العامة والشفافية في الحكم. وينبغي لانتخابات المحليات التي تم الإعلان عنها مؤخراً أن تسير جنباً إلى جنب مع دور رقابي بيروقراطي محدد بوضوح للمجالس المحلية. وهذا من شأنه مساعدة نقل السلطة من القطاعات الوزارية إلى المستوى المحلي وزيادة الاستجابة البيروقراطية.

إن الدعوة للإصلاح البيروقراطي أسهل من تنفيذه، ولكن تمكين مؤسسات جديدة وذات قدر من المرونة مثل الهيئة العامة للاستثمار، والتي أنشئت لتخفيف الروتين البيروقراطي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتغييرات في قوانين عمل الخدمات المدنية قد يساعد على زيادة دينامية القطاع العام . تشمل المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تلعب دوراً موسعاً في قيادة الإصلاحات الاقتصادية والعمالية غرف التجارة الإقليمية، والتي تمثل شريحة واسعة من النخب التجارية المحلية، وقد أخذت بزمام المبادرة في دفع لمجموعة متنوعة من الإصلاحات التنظيمية في القطاع الخاص.

الاعتبارات الإستراتيجية للولايات المتحدة

قدرة الولايات المتحدة على العمل بصورة بناءة في دفع النظام السعودي إلى التحرر السياسي محدودة. فالحروب التي تقودها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان هي قضية تثير القوى الرجعية في المملكة العربية السعودية ولا تزال مرفوضة من قبل جميع شرائح المجتمع السعودي. الإصرار القوي على التحرر السياسي من جانب إدارة أوباما، في هذا الوقت، قد ينزع الشرعية عن جهود الإصلاح الأصلية من خلال إعطاء الفرصة للقوى المحافظة المعارضة بوصف هذه الجهود بأنها مدعومة من الغرب. كما أن اعتبارات الولايات المتحدة الجيوستراتيجية، مثل النفط وتعاونها مع النظام في المملكة العربية السعودية لمكافحة الإرهاب، لاسيما في اليمن الهش، يزيد من تعقيد الصورة. في الواقع، كما يتبين من العرض القوي الذي أظهره الاسلاميين المحافظين في انتخابات المحليات عام 2005، فإن التحرر السياسي لديه القدرة على تمكين عناصر معادية للعلاقة الحالية بين الولايات المتحدة والسعودية. ومع ذلك، فبدون مزيد من التحرير، فمن المحتمل أن تتزايد الاضطرابات مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى لا يمكن التنبؤ بها.

لقد تم بناء شبكة من العلاقات الكبيرة بين المسؤولين في الحكومتين على مدى العقود العديدة الماضية. وعلى الولايات المتحدة تفعيل هذه النوعية من العلاقات الرفيعة المستوى والتشديد على توجيه رسالة خاصة بأنه من الأفضل إجراء إصلاحات الآن، وليس في وقت لاحق، في ظل حكم الملك عبد الله الذي يحظى بشعبية. تأجيل الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات من القرن الماضي عمَّق مشكلة النظام ، وأدرك آل سعود ذلك.

يبقى الدور الحاسم بالنسبة للولايات المتحدة هو ضمان تمركز لمملكة العربية السعودية على الجبهة الأمنية الإقليمية، بحيث لا

تقوم التهديدات الخارجية المعروفة، مثل إيران، بفرض أو تأخير وتيرة الإصلاح الداخلي. هذا أمر بالغ الأهمية ولاسيما في ضوء التطورات الأخيرة في البحرين ووجود قوات تابعة للمملكة العربية السعودية هناك. أصبح التوتر الإقليمي بين السنة والشيعة احتمالاً حقيقياً جداً. وقد قام نظام آل سعود بتوضيح أن البحرين هي خط أحمر وأنها لن تتساهل مع التدخل الغربي في ما تعتبره حديقتها الخلفية. والواقع أن المقصود بالتوعية الدبلوماسية المكثفة من قبل المملكة العربية السعودية لكل من روسيا والصين في أعقاب دعم الولايات المتحدة لرحيل مبارك في مصر هو إرسال رسالة واضحة مفادها أنه يمكن إعادة تقويم توجهها نحو الشرق إذا أخفقت الولايات المتحدة. ومع ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تتحرك بسرعة وبشكل حاسم للعمل مع جميع الأطراف الفاعلة لمنع الأزمة الحالية من أن تتصاعد إلى حرب بالوكالة. تشمل النقاط التي يمكن تفعيلها صفقة بين الولايات المتحدة والسعودية على توفير أسلحة بقيمة 60 مليار دولار على مدار 20 عاماً. ومع ذلك، ينبغي أن يتم التعامل مع إعادة النظر العامة الخاصة بالصفقة بحذر، لأنها يمكن أن تقوض العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية في مرحلة حساسة. ونظراً لانعدام الأمن الإقليمي الذي تواجهه المملكة العربية السعودية حالياً، فقد يساعد إعادة فتح الصفقة في ترسيخ التصور لدى النظام بأنه معزول وواقع تحت تهديد.

مع تردد أصداء الثورة التي اندلعت في تونس ومصر في جميع أنحاء الشرق الأوسط فإن نظام آل سعود يواجه اختيارات حاسمة. على الصعيد الدولي، يجب على نظام آل سعود تسريح قواته في البحرين لتجنب المزيد من التصعيد الإقليمي للاضطرابات الشيعية. فالطبيعة الغامضة للحظة الحالية تؤكد حاجة لنظام آل سعود لإدارة الإصلاح بجرأة، بدلا من قمعه. فقد ظهر بوضوح أن السياسات السابقة التي سمحت بإصلاحات جزئية كانت غير فعالة، والآن هو الوقت المناسب لنظام آل سعود أن يخطو خطوات كبيرة نحو التحرر. وما لم يحدث ذلك، فقد يجبر الشعب السعودي النظام على إجراء هذه الإصلاحات، مما قد يهدد استقرار البلاد وبقاء النظام.

الهوامش

[1] بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية 27.137 مليون نسمة، بالإضافة للمغتربين الذين يقدر عددهم بأكثر من 30 في المئة من هذا العدد، وفقا للنتائج الأولية لتعداد 2010 في المملكة.
[2] المملكة العربية السعودية تحتوي على ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط.
[3] غريغوري غوز، وآخرون. "حوار: المملكة العربية السعودية"، استعراض كلية الدراسات الدولية المتقدمة للشؤون الدولية 22، رقم 2 (صيف-خريف 2002): 199-228.
[4] استخدام مصطلحا "اسلامي" و "ليبرالي" بتردد حيث يستخدم كلاهما الإسلام كنقطة انطلاق في تبرير مطالبهم وربما لن يستطيع الكثيرون تحديد مصطلح "ليبرالي" بأنفسهم.
[5] انظر مقالة بن صقر الرائعة "المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية" في إصدارة: المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية. جيرد نونمان وبول آرتز (نيويورك : مطبعة جامعة نيويورك، 2006)، 234-270.
[6] جوين أوكرليك "شبكات المعارضة، والحركات الإسلامية والإصلاح في المملكة العربية السعودية،" في: التاريخ الحالي (يناير 2002)، <http://essays.ssrc.org/sept11/essays/okruhlik.htm>
[7] انظر المادة 39 من القانون الأساسي للحكومة، <http://www.mideastinfo.com/documents/Saudi_Arabia_Basic_Law.htm>
[8] للحصول على ملخص ممتاز لهذه العلاقة انظر غيدو شتاينبرغ "علماء الوهابية والدولة السعودية : من 1745 إلى الوقت الحاضر" في إصدارة: المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية. جيرد نونمان وبول آرتز (نيويورك : مطبعة جامعة نيويورك، 2006)، 11-34؛ حول معارضة العلماء للإصلاحات الاجتماعية الأخيرة راجع " الملك عبد الله يعزل الشثري" الشرق الاوسط، 10 مايو 2009.
[9] أصدرت لجنة كبار العلماء فتوى في آب / أغسطس من عام 1990 لتعلن أن تمركز قوات أجنبية على أرض المملكة العربية السعودية كان من الضروري للدفاع ضد غزو عراقي محتمل.
[10] مأمون فندي، المملكة العربية السعودية وسياسة المعارضة (نيويورك : مطبعة سانت مارتينز، 1999).
[11] انظر "المملكة العربية السعودية: من هم الإسلاميون؟" تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن الشرق الأوسط رقم 31 (21 سبتمبر 2004) لمزيد من الضغط من الفصائل الإسلامية المختلفة للدفع من أجل الإصلاح.
[12] تتفاوت التقديرات. انظر هنري ماير ، " المملكة العربية السعودية ومخاطر الاضطرابات الشيعية في أعقاب اضطرابات البحرين"، بلومبرغ (20 فبراير 2011)، <http://www.businessweek.com/news/2011-02-20/saudi-arabia-risks-shiite-unrest-in-wake-of-bahrain-turmoil.html>
[13] انظر توبي كريج جونز "محاصر في السعودية : الشيعة وسياسات المواجهة في المملكة العربية السعودية"، سلسلة أوراق عرضية، برنامج التشدد الشيعي، مركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت (3 يونيو 2009) لمعرفة تفاصيل سلسلة حركات الإصلاح الشيعية في المملكة العربية السعودية.
[14] انظر توماس هيجهامر، الجهاد في المملكة العربية السعودية : العنف والوحدة الإسلامية منذ 1979 (مطبعة جامعة كامبريدج ، 2010).
[15] إيريس ورم "في الشك في الملكية: التحديث الأوتوقراطي في المملكة العربية السعودية "، معهد فرانكفورت لبحوث السلام (مايو 2008).
[16] التماس "في الدفاع عن الأمة" (24 سبتمبر 2003)، <http://www.carnegieendowment.org/pdf/files/SaudiPetitionTranslation.pdf >
[17] أندريه كابيزويسكي، "المملكة العربية السعودية: خطوات نحو الديمقراطية إم إعادة تشكيلها للاستبداد؟" مجلة الدراسات الآسيوية والأفريقية 41، رقم 5-6 (459-482)، انظر "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟" تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط رقم 28، (14 يوليو 2004)، ويمكن العثور على الرسالة على
[18] ويلسون، واشنطن بوست "التجربة السعودية قد تغير وتيرة الإصلاح"، 2004.
[19] اعتقال فؤاد الفرحان في عام 2007. انظر فايزة صالح أمبا، "اعتقال المدون السعودي المنشق" واشنطن بوست (1 يناير 2008)، <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/12/31/AR2007123101915.html> "المملكة العربية السعودية: الاتهامات ضد الناشط الحقوقي تافهة ،" هيومن رايتس ووتش (14 يوليو 2010)، <http://www.hrw.org/en/news/2010/07/14/saudi-arabia-charges-against-rights-activist-frivolous>
[20] كابيزويسكي
[21] إدوارد بورك وآنا إيشاجي، "" أسس قوية؟ حتمية الإصلاح في المملكة العربية السعودية،" ورقة عمل 84، FRIDE (يونيو 2009).
[22] حسن محمد عبد الفتاح "بعد الخطوات الأولى، الإصلاحيين السعوديين يرون توقف الجهود"، صحيفة نيويورك تايمز (26 أبريل 2007).
[23] ب. ك. عبد الغفور، "التعديل الوزاري الكبير" عرب نيوز (15 فبراير 2009).
[24] كريستوفر بوسيك "قيود الفتوى السعودية وعلاقة الدولة برجال الدين،" نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (27 أكتوبر 2010).
[25] انظر ستيفن هيرتوغ: الأمراء، والوسطاء، والبيروقراطيين: النفط والدولة في المملكة العربية السعودية (إيثاكا، نيويورك : مطبعة جامعة كورنيل، 2010)
[26] كاريل ميرفي، " محترفو النموذج الإسلامي السعودي المعتدل يشكلون حزبا" الوطني (13 فبراير 2011)، <http://www.thenational.ae/news/worldwide/middle-east/moderate-islamist-saudi-professionals-form-political-party>

[27] تختلف البيانات عن البطالة في السعودية ؛ كانت تقديرات البطالة في 2003 هي 30 في المئة، في حين أن بيانات عام 2008 من وزارة الاقتصاد والتخطيط تقدر نسبة البطالة بـ 8.8 في المئة؛ انظر " اقتصاد المملكة العربية السعودية - يونيو 2010،" العلاقات العامة للاستعلامات السعودية والأمريكية (17 يونيو 2010)، <http://www.susris.com/2010/06/17/saudi-arabia-economics-june-2010/>، على جاسم " تحتاج المملكة العربية السعودية إلى معالجة البطالة في صفوف الشباب" أخبار الخليج (16 مارس 2008)، <http://www.gulfnews.com/business/Comment_and_Analysis/10197633.html> ؛ "المملكة العربية السعودية، " كتاب الحقائق العالمية الصادر عن كالة المخابرات المركزية، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/print/sa.html>

[28] جون سفاكياناكيس "البنك السعودي الفرنسي : اقتصاد المملكة العربية السعودية - مأزق التوظيف" ، استخبارات الخليج (21 فبراير 2011) ، <http://www.thegulfintelligence.com/Docs.Viewer/8ad91021-1053-43d7-b8a8-d250151257ab/default.aspx>

[29] جون سفاكياناكيس "البنك السعودي الفرنسي : اقتصاد المملكة العربية السعودية - مأزق التوظيف" ، استخبارات الخليج (21 فبراير 2011) ، <http://www.thegulfintelligence.com/Docs.Viewer/8ad91021-1053-43d7-b8a8-d250151257ab/default.aspx>

[30] غوز وآخرون.

[31] "مذكرة توضيح عن مؤشرات تقرير التنمية البشرية المركبة 2010: المملكة العربية السعودية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://hdrstats.undp.org/images/explanations/SAU.pdf>

[32] سفاكياناكيس

[33] "الخريجون السعوديون العاطلون عن العمل يقيمون احتجاجا نادرا"، شبه الجزيرة (10 يناير 2011)، <http://www.thepeninsulaqatar.com/middle-east/138569-unemployed-saudi-graduates-stage-rare-protest.html>

[34] غضنفر علي خان، "السعوديون يحصلون على أكثر من مليون فرصة عمل خلال عامين"، عرب نيوز (1 مارس 2011).

[35] "الملك عبد الله يعين أعضاء هيئة البيعة"، سفارة المملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة (10 ديسمبر 2007)، <http://www.saudiembassy.net/latest_news/news12100801.aspx>

[36] انظر أيضا سايمون هندرسون، "المملكة العربية السعودية مسك الثورة" (1 مارس 2011)، السياسة الخارجية، <http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/03/1/saudi_arabias_musk_revolution>

[37] "إعلان الإصلاح الوطني"، (فبراير 2011)، <http://www.saudireform.com/?p=english>

[38] لمزيد من المعلومات عن الالتماسات الأخيرة انظر مدونة: Saudijeans، <www.saudijeans.org>

[39] كاريل ميرفي، "الملك السعودي يتجاهل دعوات الإصلاح السياسي، ويمنح المال"، غلوبال بوست (18 مارس 2011).

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز، وعضوية كل من: مادلين أولبرايت، ساموبل برغر، زبيغنيو بريجنسكي، إدوارد دجرجيان، وجهات حبيب الله، موسى هتام، برويز هودبوي، ريما خلف هنيدي، نمير قيردار، رامي خوري، عطاء الرحمن، إسماعيل سراج الدين، وفريد زكريا. أما سلمان شيخ، وهو باحث في مركز سابان وخبير في عملية السلام في الشرق الأوسط و جهود بناء الدولة و الحوار في المنطقة، فهو مدير مركز بروكنجز الدوحة. و يشغل إبراهيم شرقية منصب باحث في مركز سابان و نائب مدير مركز بروكنجز الدوحة. أما شادي حميد فهو باحث في مركز سابان و مدير أبحاث المركز.

تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر في 17 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، الذي كان آنذاك نائب رئيس مؤسسة بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية ، ومارتن إنديك، المدير المؤسس لمركز سابان في بروكنجز و نائب رئيس المؤسسة لدراسات السياسة الخارجية، وهادي عمرو،المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1– قضايا الحكم كتحليل الدساتير وقوانين الإعلام والمجتمع؛ 2– قضايا التنمية البشرية والاقتصادية كتحليل السياسات في مجال التربية والصحة والبيئة والأعمال والطاقة و الاقتصاد؛ 3– قضايا الشؤون الدولية كتحليل أطر الأمن والصراعات السياسية والعسكرية وقضايا معاصرة أخرى.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومشروع مركز سابان في بروكنجز حول العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي، في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2011

إدارة الإصلاح؟السعودية العربية ومعضلة المَلِك. موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنور بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟
موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي
دراسة تحليلية، سليم ح. علي

2009

مواجهة نمو الشبكات الإرهابية في المغرب العربي: تحويل التهديدات إلى فرص
موجز السياسة، أنور بوخرص

فرصة عصر أوباما: هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا و العالم الإسلامي؟
دراسة تحليلية، مادي عمرو

المدارس الدينية الباكستانية: الحاجة إلى الإصلاح الداخلي و دور المساعدات الدولية
موجز السياسة، سليم علي